تنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاحات من أولويات المرحلة القادمة

كتب/ المحرر الاقتصادي

■ قال الأخ جلال يعقوب الوكيل المساعد في المكتب الفني بوزارة التخطيط والتعاون الدولي إن من أولويات الإصلاح في المرحلة الحالية ضمان حصول اليمن على تعهدات الدول المانحة عبر إيجاد آلية محددة لتنفيذ الإصلاحات تضمن استمرارية العملية وتعمل على ترجمة ما تم تحقيقه خلال الأشهر التسعة الماضية من إصلاحات إلى واقع مؤسسي.

وأوضح يعقوب لـ "الميثاق" بأن تلك الآلية ستقوم بنقل رسالة واضحة سواء للمواطن أو للمانحين أو للمستثمرين حول جدية الدولة في الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات. كما تعمل على تحقيق إجماع حول أولويات الإصلاحات عبر العمل في إطار تشاوري لتجميع الأفكار من الأطراف المهتمة بالإصلاحات، وتقوم بوضع الخطط التنفيذية الزمنية للمراحل المختلفة للإصلاحات بما يتضمن وضع مؤشرات واضحة وتفصيلية تساعد على تحديد مدى التقدم المحرز.

وأشار إلى أن الانتهاء من تنفيذ بقية الأجندة الوطنية للإصلاحات من أولويات الإصلاحات القادمة، مثل الانتهاء من قانون المناقصات وكذا البدء بتنفيذ إجراءات مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية، وكذلك التأكد من جدية وفاعلية القوانين التي أقرت أخيراً، ومن أن المؤسسات التي سوف تنشأ بموجب تلك القوانين سوف تكون قادرة على أن تقف على أقدامها وعلى أن تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

وشدد الوكيل المساعد بوزارة التخطيط والتعاون الدولي على أولوية وضع خطة متوسطة المدى مع الجهات المعنية تعالج مواضيع مكافحة الفساد، ومواضيع العدل وكفاءة المحاكم واستقلالية ونزاهة القضاء، وتحديث الخدمة المدنية وتحسين الأداء الحكومي وتعزيز قدرة الدولة على استقطاب الكفاءات بهدف تحسين مخرجات العمل الحكومي، ومتابعة مواضيع تنويع مصادر الدخل وتخفيض حجم الدعم، والعمل على تحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز الشفافية في مجال العمل الحكومي. ونوه إلى أن الأولويات تشمل كذلك العمل مع الجهات المعنية على الرفع من مستوى الوعي بمواضيع الإصلاحات سواءً على المستوى الداخلي لدى المواطن أو خارجياً لدى المانحين ومعدي التقارير والمؤشرات الدولية.

واعتبر يعقوب أن "المرحلة القادمة صعبة والتحدي كبير، ولذا فإن تضافر الجهود ورفع مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية بل وداخل الجهة نفسها، والتشجيع على العمل بروح الفريق الواحد، وعلى استخدام التكنولوجيات الحديثة ونظم المعلومات، وعلى رفع كفاءة العمل وسرعة وجودة اتخاذ القرار، هي من الأساسيات التي لن نتمكن من مواجهة المرحلة القادمة بدونها".

وأشار يعقوب إلى أن اليمن تمكنت من إحراز نجاح هام في مؤتمر لندن نوفمبر عام ٢٠٠٦ من خلال التوصل إلى تعهدات مالية تقرب من ٤,٧ مليار دولار من قبل دول مجلس التعاون الخليجي والمانحين التقليديين لتمويل خطتها الخمسية على مدى السنوات الأربع القادمة. وأكد أن ترجمة هذا النجاح مشروطة بمدى التقدم الذي سوف تحرزه اليمن على مسارين رئيسيين هما، استمرارية عملية الإصلاحات، والقدرة الاستيعابية للدعم المقدم، وهما موضوعان يمكن أن يحددا بوضوح أولويات عمل الحكومة في المرحلة القادمة.

وقال إن الأجندة الوطنية للإصلاحات صُممت لتكوّن مجموعة من الإجراءات المحددة قصيرة المدى ممكنة التحقيق وسهلة القياس في مواضيع مكافحة الفساد وتحسين الأداء الحكومي وتعزيز استقلالية القضاء. كما أن الحكومة قد وضعت موضوع الإصلاحات كجزء لا يتجزأ من عوامل نجاح الخطة الخمسية الثالثة، لا يمكن أن تتحقق بدونه وذلك ليعكس بوضوح الجدية التي تتعامل بها الحكومة مع هذا الموضوع.

وأكد بأنه على الرغم من قصر المدة التي تم فيها تحقيق عمل فعلي في هذه المجالات وهي لا تتجاوز الأشهر التسعة، إلا أن المواضيع التي تم العمل فيها كانت صعبة وحساسة بالمقاييس اليمنية، كمواضيع الفصل بين السلطات أو تحقيق استقلالية أكبر لمؤسسات الدولة عن السلطة التنفيذية أو تعديل قوانين هامة واستحداث أخرى كقوانين المناقصات والذمة المالية ومكافحة الفساد. وعلى الرغم من تخلل تلك الفترة القصيرة موسم انتخابات رئاسية ومحلية شهدت تنافساً غير مسبوق، إلا أن الحكومة تمكنت من إبقاء موضوع الإصلاحات نصب أعينها ومن تحقيق الجزء الأعظم من تلك الإجراءات خلال زمن يعتبر قياسياً بكل الاعتبارات، بل ومن إيجاد حراك منظم وتنسيق واضح حول هذا الموضوع الحيوي.

مجلس إدارتها يضم ثلاثة أشخاص من منظمات المجتمع المدني واثنين من القضاة

هيئة مستقلة ومحايدة للرقابة على المناقصات

جمال العشماوي

■ يشكل مشروع القانون الجديد للمناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية المعروض حالياً أمام مجلس النواب أحد المفاصل المهمة في أجندة الإصلاحات الوطنية التي تنفذها الحكومة، وأحد المتطلبات الملحة لضمان استخدام الموارد المالية بما فيها المنح والقروض التي حصلت عليها اليمن في مؤتمر المانحين.

ويأتي مشروع القانون ضمن مجموعة من التشريعات التي تهدف في الأساس إلى إصلاح القطاع الاقتصادي والتجاري وتحسين أجواء الاستثمار، وفي ذات الوقت تحد من التصرفات الخاطئة والمخالفة وتعمق مبدأ الشفافية والمشاركة الشعبية وتعمل كمنظومة واحدة لسد منابع الفساد بكافة أشكاله.

وأشارت المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية المقدمة من الحكومة، حصلت عليها "الميثاق" إلى أن إيجاد إطار قانوني ينظم المناقصات والمزايدات يكتسب أهمية كبيرة في الواقع العملي نظراً لطبيعة تلك المناقصات والمزايدات سواءً من حيث المتعاملين بها أم القائمين عليها، أو بالنظر إلى الأموال الطائلة التي تنفق في المشاريع التي تتم بموجبها أياً كانت مستوياتها أو نشاطاتها. ولهذا يجب وفقاً للمذكرة الإيضاحية أن يكفل الإطار القانوني المنظم لها الضمانات التي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة بين المتنافسين في المناقصات والمزايدات من خلال شفافية وضبط الإجراءات المتعلقة بها، وتعزيز استقلالية وحيادية القائمين عليها وحظر أي تدخل قد يؤدي إلى الإخلال بتلك الاستقلالية والحيادية.

ويهدف ذلك الإطار أيضاً إلى حماية المال العام وذلك من خلال تحديد إجراءات تلك المناقصات أو المزايدات بشكل دقيق حتى لا يؤدي ضعف تلك الإجراءات أو عدم كفايتها إلى جعلها مدخلاً كبيراً للفاسدين والمفسدين من ضعاف النفوس، خاصة في ظل عدم وجود جهة رقابية مستقلة تعنى بالرقابة على تلك المناقصات والمزايدات. ومن ناحية أخرى فإن التشريعات ليست مقصورة بزمن معين فهي بحاجة إلى التطوير والتعديل والتحديث لمواكبة التطورات التي تحدث كل يوم في كافة المجالات.

وأكدت المذكرة أنه لتحقيق تلك الأهداف فقد حرصت القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية على أهمية إعادة النظر في قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم ٣ لعام ١٩٩٧، وتضمينه في البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس، ولمواكبة التطورات التي حدثت منذ إصداره، وفي ذات الوقت تلبية المتطلبات التي أفرزها صدور قانون السلطة المحلية في عام ٢٠٠٠، كما أن إعادة النظر في قانون المناقصات النافذ تأتي استجابة لتوصيات مجلس النواب بهذا الخصوص.

وقالت إنه استناداً إلى كل ما تقدم فقد قامت الحكومة بإعداد مشروع قانون للمناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية بديلاً عن القانون السابق، وقد بذلت في سبيل إعداد ذلك المشروع الكثير من الجهود والدراسات وتمت الاستفادة أثناء إعداده بتجارب وخبرات الآخرين في هذا المجال حتى خرج بصورته النهائية.

الشفافية والاستقلالية

وأهم ما يميز هذا المشروع أنه تفادى جوانب القصور التي ظهرت منذ العمل بالقانون النافذ حتى الآن، ومواءمة نصوصه مع التغييرات التي أفرزها صدور قانون السلطة المحلية، والشفافية والاستقلالية في عمل لجان المناقصات سواءً الأدنى أو اللجنة العليا للمناقصات وذلك من حيث ممارستها لعملها أو حياديتها واستقلاليتها أو شروط شاغليها وآلية تعيينها. بالإضافة إلى وضع آلية للرقابة على المناقصات من خلال إنشاء هيئة مستقلة ومحايدة يشترك في إدارتها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بما يضمن توسيع مجال المشاركة الشعبية في الرقابة والحفاظ على المال العام، وإفراز فصل خاص يعنى بالشكاوى والتظلمات التي قد تقدم من المتناقصين أو المزايدين وتحديد آلية البت في تلك الشكاوى والتظلمات. كما يتميز المشروع بتضمينه مجموعة من الضوابط والالتزامات والمحاذير التي يجب على المشمولين بأحكام هذا القانون مراعاتها في أية مرحلة من مراحل إجراء المناقصات والمزايدات.

ويحتوي مشروع القانون الذي وافق عليه مجلس الوزراء بقراره رقم ٣٨٩ لعام ٢٠٠٦، على ١٠٩ مواد موزعة على عشرة فصول.

ويهدف القانون الذي حصلت عليه "الميثاق" إلى العدالة والمساواة بين المتنافسين في المناقصات والمزايدات، والنزاهة والشفافية وضبط الإجراءات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات والمخازن، والكفاءة الاقتصادية في أعمال المناقصات والمزايدات، وكذا الإشراف والرقابة على أعمال وإجراءات المناقصات والمزايدات والمخازن وذلك لضمان سلامتها للحفاظ على المال العام والمصلحة العامة.

وتسري أحكام القانون على دواوين عموم الوزارات، والمؤسسات العامة والهيئات والمصالح والصناديق المتخصصة ومختلف الجهات في السلطة المركزية وفروعها في وحدات السلطة المحلية وغيرها من الجهات التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة، والوحدات الإدارية للسلطة المحلية، ووحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي، والجهات ذات الموازنات المستقلة والملحقة.

كما تسري أحكام القانون فيما لم يرد به نص خاص على الجهات التي تتضمن في قوانين إنشائها قواعد وأحكام ونظم خاصة بها، وفي حالات الشراء والتوريدات والمقاولات التي تتم بموجب اتفاقيات القروض والمنح المصادق عليها لا تسري عليها أحكام القانون إلا إذا نصت تلك الاتفاقيات على ذلك.

هيئة عليا للرقابة

وتنشأ بموجب القانون الجديد هيئة عليا مستقلة تسمى الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون لها الاستقلال المالي والإداري وتخضع لإشراف رئيس الجمهورية. ويكون مقر الهيئة العاصمة صنعاء ويجوز إنشاء فروع لها في المحافظات. وتدار الهيئة العليا عن طريق مجلس إدارة مكون من رئيس وثمانية أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية، وهم سبعة يختارهم رئيس الجمهورية من بين قائمة تتضمن أربعة عشر شخصاً يرشحهم مجلس الشورى ممن تتوفر فيهم الشروط القانونية، على أن يكون من بين المختارين ثلاثة أشخاص يمثلون منظمات المجتمع المدني، واثنين من القضاة الحاصلين على درجة قاضي محكمة عليا يرشحهم مجلس القضاء الأعلى. وتكون مدة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات.

وتتولى الهيئة العليا بحسب القانون ممارسة عدة مهام واختصاصات منها الرقابة على أعمال المناقصات والمزايدات ودراسة التقارير المرفوعة إليها من لجان المناقصات العامة في كافة الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون عن أنشطة المناقصات والمزايدات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها طبقاً لأحكام القانون واللائحة والقوانين النافذة الأخرى، واقتراح تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات ومراجعة السقوف المالية لكل مستوى من المستويات بالتنسيق مع الجهات المختصة ورفعها إلى مجلس الوزراء، وإعداد برامج تدريب وتأهيل لرؤساء وأعضاء لجان المناقصات والكوادر المساعدة لهم بالتنسيق مع اللجنة العليا.

كما تتولى الهيئة أيضاً "دراسة الشكاوى والتظلمات المرفوعة من المتناقصين والمتزايدين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها طبقاً لأحكام القانون واللائحة، واقتراح الإرشادات والتعليمات والتوجيهات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات وفقاً لأحكام القانون ولائحته ورفعها لمجلس الوزراء للموافقة عليها وتعميمها على كافة لجان المناقصات على المستويين المركزي والمحلي ويجب على تلك اللجان العمل بها، وتكليف فرق متخصصة للقيام بزيارات ميدانية تفتيشية إلى الجهات الخاضعة لأحكام القانون في أية مرحلة من مراحل المناقصة أو المزايدة للتحقق من سلامة إجراءاتها، ولهذه الفرق الحق في الحصول على كافة المعلومات والوثائق التي تمكنها من أداء مهمتها، ورفع تقارير دورية عن نشاطها إلى رئاسة الجمهورية".

لجنة عليا للمناقصات

وبموجب القانون الجديد تنشأ لجنة مستقلة تسمى اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون لها الاستقلال المالي والإداري وتتبع رئيس مجلس الوزراء.

وتشكل اللجنة العليا من رئيس وأربعة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار جمهوري بناءً على عرض من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء. وتكون مدة العضوية في اللجنة العليا أربع سنوات.

وتتولى اللجنة العليا فيما يتعلق بالمناقصات والمزايدات التي تندرج قيمتها ضمن صلاحيتها المالية والمرفوعة إليها من قبل لجان المناقصات في دواوين عموم الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والمصالح والأجهزة المركزية الأخرى ولجان المناقصات المحلية في المحافظات وأمانة العاصمة عدة مهام واختصاصات، منها إقرار وثائق المناقصات والمزايدات بعد التحقق من كفاية المواصفات الفنية وسلامتها وإصدار الموافقة عليها قبل طرحها للمتناقصين أو المتزايدين، وتكليف ممثلين عنها لحضور أعمال لجان فتح مظاريف المناقصات والمزايدات، ودراسة ومراجعة نتائج أعمال التحليل والتقييم من مختلف النواحي الفنية والمالية والقانونية والتوصيات المرفوعة إليها بعد إجراء المناقصة أو المزايدة. بالإضافة إلى دراسة ومناقشة التقارير الفنية التي يتم رفعها من قبل لجنتها الفنية عن نتائج دراستها ومراجعتها للمواضيع المحالة إليها للدراسة واتخاذ القرارات المناسبة لكل موضوع على حدة.

كما تتولى اللجنة العليا إقرار الصيغة النهائية للعقد بعد استكمال إجراءات البت للمناقصات والمزايدات، وتسجيل قراراتها في محاضر رسمية وتبليغ الجهات المعنية بها خطياً ونشرها في صحيفة يومية أو أية وسيلة أخرى مناسبة، ورفع تقارير دورية عن نشاطها إلى مجلس الوزراء والهيئة العليا، والقيام بأية مهام أخرى تكلف بها من قبل مجلس الوزراء وتقتضيها طبيعة مهامها.

وتشكل بقرار من الوزير أو رئيس الجهة لجنة للمناقصات والمزايدات في كل ديوان من دواوين عموم الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة والمصالح والأجهزة المركزية الأخرى برئاسة الوزير أو رئيس الجهة وعضوية أربعة من المختصين في الجهة، وتكون مدة العضوية في اللجنة أربع سنوات. كما تشكل بقرار من أمين العاصمة والمحافظ لجنة للمناقصات والمزايدات في كل فرع من فروع المؤسسات والهيئات العامة والمصالح والأجهزة المركزية الأخرى في أمانة العاصمة والمحافظات برئاسته وعضوية أربعة من الموظفين العاملين في نطاق أي منها بما فيهم مدير الفرع، وتكون مدة العضوية في اللجنة أربع سنوات. كما تشكل لجنة محلية للمناقصات والمزايدات في أمانة العاصمة والمحافظات برئاسة أمين العاصمة/ محافظ المحافظة-رئيس المجلس المحلي، ولجنة محلية للمناقصات والمزايدات في كل مديرية برئاسة مدير عام المديرية-رئيس المجلس المحلي.

وقد قامت وزارة المالية وبدعم من البنك الدولي والحكومة الهولندية بالتعاقد مع الشركة الاستشارية البريطانية "كراون إيجنتس" وذلك بهدف إعداد مشاريع الأدلة الوطنية للشراء والوثائق النمطية ووضع تصور لنظام إدارة المعلومات الخاصة بالمناقصات، وذلك وفقاً لأفضل المعايير المقبولة دولياً بحيث تصبح كمرجعية هامة للعاملين في مجال المناقصات والمزايدات في اليمن وتوفير شفافية كاملة وواضحة سواءً عند إعداد وثائق المناقصات أو عند تنفيذ عقود التوريدات أو أعمال الأشغال أو الخدمات الاستشارية، وذلك بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والمنظمات الدولية بحيث يصبح نظام المناقصات والمزايدات في اليمن مستوعباً للمعايير الدولية ومسايراً لها.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للأدلة الوطنية للشراء في توضيح المعايير والسياسات وتبسيط الإجراءات الواجب إتباعها في كافة الأعمال "شراء السلع، تنفيذ الأعمال، أداء الخدمات" وذلك في الجهات الخاضعة لأحكام القانون واللائحة، وتوحيد الإجراءات في كافة مراحل تنفيذ المناقصات والمزايدات، وضمان توفير الشفافية والمساءلة. فضلاً عن تحسين مستويات الكفاءة والمسئولية، والتطبيق لأفضل الممارسات القانونية والاستفادة من المعايير الدولية المتبعة في هذا الصدد.

أما الأهداف الرئيسية للوثائق النمطية فتتضمن توحيد المفاهيم والمصطلحات والنماذج التي سيتم استخدامها في كافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون المناقصات ولائحته التنفيذية وتعزيز الشفافية والعدالة والمساواة وتحقيق منافسة حقيقية للحصول على عطاءات مكتملة ومستجيبة لكافة التعليمات والشروط والمتطلبات وبأقل تكاليف ممكنة. وكذا تسهيل مهمة الجهة في إعداد وثائق المناقصة لكل حالة بما يتوافق مع طبيعة ونوعية العمل المطلوب، واختصار وتخفيض الوقت اللازم لكل من المشتري أثناء إعداد الوثائق، والمورد أو المقاول أو الاستشاري خلال إعداد وتقديم العطاءات.

كما تشتمل أهداف الوثائق النمطية على تسهيل مهمة الجهة أثناء عملية التقييم ومقارنة العطاءات وإرساء العقود وتنفيذ العقود حتى انتهاء مرحلة التسليم النهائي وانتهاء تنفيذ الالتزامات المحددة في العقود.

فريق كوبي يزور اليمن لتقييم احتياجات التعاون بين اليمن وكوبا

مشاريع اتفاقيات بين البلدين في مختلف المجالات

□ صنعاء- «الميثاق»

■ أكد الأخ نبيل علي شيبان مدير عام التعاون الدولي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي أن فريقاً حكومياً كوبياً سوف يزور اليمن خلال الفترة القادمة لتقييم احتياجات التعاون الثنائي بين اليمن وكوبا، ووضع اللمسات الأخيرة على مشاريع الاتفاقيات التي تم بحثها خلال اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للجنة اليمنية الكوبية المشتركة التي انعقدت مؤخراً بصنعاء.

وأفاد شيبان في تصريح لـ«الميثاق» أن هناك مشاريع اتفاقيات طرحها الجانبان اليمني والكوبي أثناء اجتماعات اللجنة اليمنية الكوبية المشتركة تغطي مجالات الشباب والرياضة والثقافة والسياحة والتعليم العالي والصحة وتبادل الخبرات والمعلومات في القطاع الزراعي، كما تم لأول مرة في إطار المشاورات إضافة مجال التعليم الفني والتدريب المهني وإمكانية الاستفادة من الخبرات الكوبية في تقديم الدعم الفني للمعهد الوطني للفندقة والسياحة والمعاهد الفنية في المحافظات المختلفة.

وقال شيبان إن المباحثات بين اليمن وكوبا ركزت بدرجة أساسية على مراجعة سير تنفيذ محضر الدورة السابعة عشرة للجنة اليمنية الكوبية المشتركة والتي عقدت في هافانا قبل عامين، وبحث الصعوبات والعراقيل التي واجهت تنفيذ بعض الاتفاقيات التي وقعت بين البلدين أثناء تلك الدورة.

وأشار إلى أن المشاورات الفنية بين الجانبين تناولت مجالات التعاون المستقبلي وتعزيز آفاقه على مختلف الأصعدة الاقتصادية والتنموية والتجارية والثقافية، وبالتحديد المجالات التي تتمتع فيها كوبا بمزايا نسبية مثل توظيف الكوادر الطبية الكوبية للعمل في المستشفيات التابعة لدائرة الخدمات الطبية العسكرية بوزارة الدفاع، وتوفير الكوادر الكوبية من الأساتذة للتدريس في جامعات صنعاء وإب وذمار وعدن وتعز وحضرموت.

وتابع مدير عام التعاون الدولي بالوزارة «ناقشنا مع الجانب الكوبي تعزيز التعاون في مجال المنح الدراسية وتبادل الخبرات في مجال إسكان ذوي الدخل المحدود، وهذه من القضايا المهمة لأن كوبا لديها تجربة ناجحة في إسكان ذوي الدخل المحدود، وأيضاً في مجال محو الأمية حيث تعتبر كوبا من الدول النموذجية في العالم في مكافحة الأمية، ولديها تجارب ناجحة في أمريكا الجنوبية وأفريقيا، ونريد الاستفادة من هذه التجربة في اليمن.. كما نوقشت مجالات الدعم من خلال إيفاد فريق كوبي لتقييم وتحديد الاحتياجات في هذا الجانب وتبادل المشاورات لوضع اللمسات النهائية على مشاريع الاتفاقيات التي يتضمنها محضر الاجتماعات والتوقيع عليها خلال ٩٠ يوماً».

وتم التطرق كذلك إلى أهمية تعزيز التبادل التجاري من خلال مشروع اتفاقية للنقل البحري بين البلدين، فضلاً عن رغبة كلا الجانبين في تعزيز أواصر العلاقات بين القطاع الخاص في البلدين، وتبادل المعارض التجارية والمشاركة في معارض الكتاب، ومشاركة اليمن في عدد من الفعاليات الدولية سواءً في قطاع التعليم أو الصحة التي ستعقد في هافانا مطلع العام القادم.

وذكر شيبان أنه يوجد في اليمن حوالي ٨٥ من الكوادر الطبية المتخصصة التي تعمل في القطاع الصحي في المستشفيات والجامعات في مختلف المحافظات اليمنية.

وقال إن مشاريع الاتفاقيات التي أعدت سيتم مناقشتها خلال الأشهر الثلاثة القادمة مع الجهات اليمنية المستفيدة، كما أكدت اللجنة المشتركة على أهمية إيجاد آلية لمتابعة نتائج محضر اجتماعات اللجنة بهدف تفعيل الاتفاقيات الموقعة وترجمتها عملياً على أرض الواقع.

وأشاد بالكوادر الكوبية التي تمتاز بالمهنية العالية وتشهد لها الجهات اليمنية التي توظف هذه الكوادر وتتعاقد معها، ولفت إلى أن هذه تشكل ميزة نسبية لدى الكوبيين ولذا يتم التركيز على قطاعي الصحة والتعليم بدرجة أساسية.

وكانت اللجنة اليمنية الكوبية قد انعقدت على مدى ثلاثة أيام بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، ورأسها عن الجانب اليمني نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل وعن الجانب الكوبي نائب وزير الاستثمار الأجنبي والتعاون الاقتصادي بجمهورية كوبا السيد رامون ريبول.

مؤشرات اقتصادية

صندوق الرعاية الاجتماعية يعتمد أكثر من مليون حالة ضمان

□ صنعاء- «الميثاق»

■ ارتفع عدد حالات الضمان الاجتماعي المقدرة في مشروع موازنة صندوق الرعاية الاجتماعية لعام ٢٠٠٧م إلى مليون و٥٣ ألف و٨٤٠ حالة.. في حين كان عدد الحالات المعتمدة في عام ٢٠٠٦م (٩٥٢) ألف و٩٦٣ حالة.

وقدرت كل من موارد واستخدامات الصندوق في مشروع موازنة عام ٢٠٠٧م بمبلغ ٢١ مليار و٤٣٧ مليون ريال، في حين كانت اعتمادات كل منها في عام ٢٠٠٦م مبلغ ١٦ مليار و٨٧٦ مليون ريال بزيادة قدرها ٤ مليارات و٥٦١ مليون ريال وبنسبة ٢٧,٠٣٪.

وترجع أسباب زيادة الموارد والاستخدامات في مشروع موازنة عام ٢٠٠٧م إلى اعتماد تكلفة ١٠٠ ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة للأسر الفقيرة في إطار استراتيجية التخفيف من الفقر، وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠٠٥م.

○ ○ ○

تسهيل النقل الدولي للبضائع في اليمن

■ تبدأ اليوم بصنعاء فعاليات ورشة العمل الوطنية حول تسهيل النقل الدولي للبضائع في اليمن التي تنظمها وزارة النقل بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الاسكوا».

وأوضح بيان صحفي صادر عن الدائرة الإعلامية في أسكوا أن الورشة تهدف إلى تطوير وصلات النقل البرية والبرية البحرية بين الأقاليم وكذا مساعدة بلدان مناطق اللجان الخمس المكونة من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الاسكوا» واللجنة الاقتصادية لأوروبا «ECE» واللجنة الاقتصادية لأفريقيا «ECA» واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي «ECLAC» من خلال دعم قدراتها الوطنية لتطوير وصلات النقل البرية والبرية البحرية بين الأقاليم وتشجيع التعاون من أجل تسهيل التجارة والسياحة البحرية بين الأقاليم إضافة إلى تدعيم القدرات الوطنية في تطوير البنية التحتية لهذه الوصلات وتسهيل انتقال البضائع والأشخاص عليها..

وأضاف البيان أن المشروع يقدم خدمات استشارية للدول الأعضاء لتحقيق هذه الأهداف وتقوية الروابط بين المؤسسات الوطنية من القطاعين العام والخاص، مؤكداً أن الهدف الأساسي من هذه الورشة هو تقوية القدرات اليمنية في تحديد وتخفيف المعوقات الإدارية والإجرائية والتشغيلية التي تواجه النقل الدولي البري والبحري للبضائع من وإلى اليمن وعبرها.

○ ○ ○

مؤتمر اليمن والتجارة الدولية بعدن غداً

■ تحتضن عدن غداً ولمدة ثلاثة أيام مؤتمراً دولياً تحت عنوان «اليمن والتجارة الدولية» يتم تنظيمه من قبل الإدارة العامة للتنمية الاقتصادية بمحافظة عدن بالتعاون والتنسيق مع مركز التجارة والاستراتيجيات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويأتي هذا المؤتمر الدولي في إطار الأنشطة الاقتصادية المتعددة التي تشهدها بلادنا حالياً سعياً نحو تأهيل الاقتصاد اليمني واتباع نظام الشراكة الاقتصادية والتي توجت بالنجاحات الكبيرة التي أكدتها نتائج مؤتمر المانحين بلندن وأثبتت صحة السياسة الاستراتيجية للاقتصاد اليمني التي يقودها بحكمة وحنكة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.